

Distr.: General
16 May 2022
Arabic
Original: English



الأطفال والنزاع المسلح في الصومال

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وهو التقرير السادس للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الصومال ويغطي الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2021.

ويوثّق التقرير آثار النزاع على الأطفال في الصومال، ويسلط الضوء على الاتجاهات والأنماط المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال، ويتضمن معلومات عن الجناة، حيثما توفرت. كما ترد في التقرير معلومات عن التقدم المحرز في معالجة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك من خلال الحوار مع الأطراف.

ويتضمن التقرير سلسلة من التوصيات موجهة إلى جميع أطراف النزاع بهدف إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها وتعزيز حماية الأطفال في الصومال.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، الذي أعدّ عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2021. وهو التقرير السادس للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الصومال والمقدم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ويسلط التقرير الضوء على اتجاهات الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من قبل أطراف النزاع في الصومال وأنماطها، ويقدم تفاصيل عن التقدم المحرز في إنهاء هذه الانتهاكات ومنعها منذ التقرير السابق (S/2020/174) واعتماد الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح استنتاجاته بشأن حالة الأطفال والنزاع المسلح في الصومال (S/AC.51/2020/6). كما يتضمن معلومات عن التقدم في الحوار مع أطراف النزاع والتحديات التي يواجهها هذا الحوار. وحيثما أمكن، يحدد التقرير أطراف النزاع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة. وقد أُدرجت في المرفق الأول لآخر تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/75/873-S/2021/437) حركة الشباب لارتكابها أعمال التجنيد والاستخدام والقتل والتشويه والعنف الجنسي والاختطاف والهجمات على المدارس والمستشفيات، وذلك في الفرع ألف المتعلق بالأطراف المدرجة التي لم تتخذ أية تدابير خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتحسين حماية الأطفال. وأدرج تنظيم أهل السنة والجماعة في الفرع ألف المتعلق بالجهات المسؤولة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأدرجت قوات الدفاع والشرطة الاتحادية الصومالية في الفرع باء، الذي يتضمن الأطراف التي اتخذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تدابير تهدف إلى تحسين حماية الأطفال.

2 - وجرى التحقق من المعلومات الواردة في هذا التقرير من قبل فرقة عمل الأمم المتحدة القطرية للرصد والإبلاغ في الصومال، التي تشترك في رئاستها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وقد أدى انعدام الأمن وتحديات الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع إلى إعاقة عملية توثيق الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتحقق منها. كما تسبب نقشي كوفيد-19 وتدابير الاستجابة ذات الصلة، بما في ذلك القيود المفروضة على الحركة، في تقاوم هذه التحديات. وعلى هذا، فإن المعلومات الواردة في التقرير لا تمثل النطاق الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في الصومال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ أن من المرجح أن يكون العدد الفعلي للانتهاكات أعلى. وعندما يتعلق الأمر بحوادث كانت قد ارتكبت في وقت سابق ولكن التحقق منها لم يتم إلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن هذه المعلومات توصف بأنها تتعلق بحدث جرى التحقق منه في تاريخ لاحق.

ثانيا - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية

3 - اتسمت الحالة السياسية والأمنية في الصومال بالتوترات السياسية واستمرار الهجمات التي تشنها حركة الشباب ومواصلة القتال بين الميليشيات العشائرية. وأدت حالات الطوارئ البيئية والصحية العامة، بما في ذلك جائحة كوفيد-19 والفيضانات المتكررة والجفاف، إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي بالفعل.

4 - وقد استؤنف الحوار بين الحكومة الاتحادية وجميع الولايات الأعضاء في الاتحاد في عام 2020، في أعقاب جمود سياسي دام عامين، وتم التوصل إلى اتفاق بشأن نموذج غير مباشر للانتخابات في 17 أيلول/سبتمبر 2020. وفي الوقت نفسه، استمر الخلاف بشأن تنفيذ الاتفاق وأعربت أحزاب المعارضة عن قلقها بشأن المساحة السياسية المحدودة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أدت احتجاجات في مقديشو

دعت إليها جماعات المعارضة بسبب العملية الانتخابية إلى أعمال عنف واستخدام مفرط للقوة من قبل قوة الشرطة الصومالية، مما أسفر عن سقوط ضحايا من المدنيين. وأفادت التقارير أن ميليشيات منتسبة للعشائر شاركت في الاشتباكات.

5 - وفي أعقاب عدة محاولات للحوار، تم التوقيع في نيسان/أبريل 2021 على مشروع قانون انتخابي خاص للانتخابات الاتحادية يلغي اتفاق 17 أيلول/سبتمبر ويفرض إجراء عملية انتخابية على أساس صوت واحد للشخص الواحد في غضون عامين. ووسط التوتر السياسي المتصاعد، اندلع القتال في مقديشو في 25 نيسان/أبريل 2021 بين قوات الأمن الموالية للحكومة الاتحادية وعسكريين مرتبطين بالمعارضة. وفي أيار/مايو 2021، وافقت الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على حل القضايا الخلافية، وصدر بعد ذلك جدول زمني منقح للانتخابات. وبدأت انتخابات مجلس الشيوخ في 29 تموز/يوليه 2021 في جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد وكانت قد استُكملت تقريباً وقت إعداد التقرير، حيث اختير 52 عضواً من أصل 54 عضواً، بينهم 14 امرأة. واستمرت التأخيرات الكبيرة في الجدول الزمني للانتخابات مجلس الشعب والانتخابات الرئاسية.

6 - وفي أواخر عام 2020، وردت تقارير عديدة عن نشوب قتال، بسبب النزاعات على الأراضي أو الانتماءات العشائرية، ضمن الأجهزة الأمنية المختلفة، سواء على المستوى الاتحادي أو على مستوى الولايات، ولا سيما بين الجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية. كما أُشير إلى أن قوات الأمن استخدمت القوة المفرطة أثناء عمليات مكافحة الشغب وفي تسوية النزاعات في مجتمعاتها المحلية دفاعاً عن انتمائها العشائري.

7 - وفي غضون ذلك، نشأت توترات بين الحكومة الاتحادية ورئيس جوبالاند، أحمد محمد إسلام "مادوبي"، في أعقاب الانتخابات الرئاسية للولاية في آب/أغسطس 2019. وأدى نشر قوات الجيش الوطني الصومالي في منطقة جيدو في جوبالاند بالقرب من الحدود الكينية في أوائل عام 2020، إلى اشتباكات بين الجيش الوطني الصومالي والميليشيات المحلية، مما تسبب بنزوح أعداد كبيرة من السكان. واندلعت الاشتباكات مرة أخرى في كانون الثاني/يناير 2021، وأسفر ذلك عن سقوط ضحايا مدنيين ونزوح جديد للسكان، وبينهم أطفال.

8 - وبُذلت جهود، في أواخر عام 2019، لتعزيز الحوار بين الحكومة الاتحادية و"صوماليلاند" ولتخفيف التوترات في المناطق المتنازع عليها في سول وسناج. وبشكل عام، ظلت العلاقات بين بونتلاند و"صوماليلاند" مستقرة، مع أن المناوشات المتقطعة استؤنفت في شباط/فبراير 2020 بين القوات الموالية لبونتلاند و"صوماليلاند" في المناطق المتنازع عليها، في انتهاك لوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في عام 2018 بوساطة من الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية للتنمية.

9 - وفي غالمودوغ، في شباط/فبراير 2020، وفي أعقاب قتال عنيف نشب في منطقة دوسمريب بين أهل السنة والجماعة والجيش الوطني الصومالي ووحدة شرطة "حرمكاد" المتخصصة، استسلمت قيادة أهل السنة والجماعة للحكومة الاتحادية. وتسببت عودة قيادة أهل السنة والجماعة إلى المنطقة في أواخر عام 2021 بإعادة تعبئة بعض مقاتلي التنظيم السابقين، ثم باشتباكات بينهم والجيش الوطني الصومالي في أيلول/سبتمبر 2021، مما أحدث تغييرات مؤقتة في السيطرة على الأراضي وأدى إلى نزوح السكان، بما في ذلك الأطفال.

10 - وفي غضون ذلك، ظلت حركة الشباب تشكل التهديد الأمني الأكثر إلحاحاً في الصومال، حيث تُسبب معظم الحوادث الأمنية والخسائر في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، إلى الحركة التي بقيت مهيمنة على أجزاء كبيرة من وسط الصومال وجنوبه. وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها القوات الصومالية والدولية للحد من القدرة العملياتية للحركة، فقد ظلت قدرتها غير منقوصة على شن هجمات معقدة ضد المسؤولين الحكوميين، وقوات الأمن، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والأهداف المدنية. وواصلت الحركة الاعتماد على وسائل الحرب غير المتكافئة، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة والاعتداءات الاستهدافية. وفي عدة حالات، استهدفت المجموعة بقذائف الهاون مجمع المطار الدولي الذي يقع فيه مجمع الأمم المتحدة. وواصلت الحركة جني إيرادات كافية لمواصلة أنشطتها من خلال مجموعة واسعة من أساليب الابتزاز. وبشكل منفصل، استمرت أنشطة تنظيم داعش⁽¹⁾ في الصومال لكنها اقتصرَت على حوادث دورية، من قبيل هجمات الأجهزة المتفجرة المرتجلة ضد قوات الأمن الحكومية في بونتلاندي. واستهدفت العمليات الأمنية التي قامت بها قوات الأمن الحكومية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حركة الشباب وبدرجة أقل عناصر داعش.

11 - وظلت حالة حقوق الإنسان والحماية في الصومال شديدة التقلب، وكثيراً ما وردت أنباء عن انتهاكات لحقوق الإنسان، مثل الاعتقالات التعسفية والاحتجاز المطول، وانتهاكات حرية التجمع وحرية التعبير، والاعتداء على الصحفيين. وتجدر الإشارة أيضاً إلى زيادة كبيرة في العنف الجنساني وكذلك العنف الجنسي المتعلق بالنزاع، والذي تفاقم بسبب التدابير الوطنية للحد من انتشار كوفيد-19. وكان السكان النازحون معرضين بشكل خاص لخطر الانتهاكات والاعتداءات، ويستمر الإخلاء القسري للنازحين من مساكنهم مصدراً للقلق، وهو أحد الأسباب الرئيسية للنزوح الثاني.

12 - ازدادت الأزمة الإنسانية في الصومال عمقا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واتسمت بصدمات متعددة، بما في ذلك الأثر المشترك لحالات الجفاف والفيضانات الموسمية المتكررة، التي تفاقمَت بفعل تغير المناخ، والانتشار الهائل للجراد الصحراوي الذي بدأ في أواخر عام 2019. ولا يزال نقشي الأمراض، بما في ذلك الكوليرا والحصبة، مصدر قلق كبير، وكذلك انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع. وحتى أيلول/سبتمبر 2021، وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نزح 2,9 مليون شخص داخلياً، وكان ما يقرب من ثلثهم دون سن الـ 18. وظلت تحديات الوصول، ولا سيما بسبب انعدام الأمن وسيطرة حركة الشباب على جنوب الصومال ووسطه، عقبة رئيسية أمام إيصال المساعدة الإنسانية.

13 - وفي 16 آذار/مارس 2020، أعلن الصومال أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كوفيد-19. وأدت الجائحة إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي بالفعل، وفرضت ضغوطاً إضافية على نظام الرعاية الصحية الضعيف، وكان لها تأثير اقتصادي كبير. واتخذت تدابير للحد من انتشار الفيروس، بما في ذلك إغلاق المجال الجوي الصومالي والمدارس لعدة أشهر، وكذلك حظر التجول وتقييد الحركة وتعليق التجمعات العامة، مما أثر بقوة على الفئات الضعيفة من السكان وزاد من تعقيد تقديم المساعدة للسكان المحتاجين.

(1) بعد اتخاذ الجمعية العامة القرار 291/75، يشار الآن إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام باسم داعش في الوثائق الصادرة عن الأمانة العامة للأمم المتحدة.

ثالثاً - تحديث عن الجهات الفاعلة الرئيسية الضالعة في النزاع المسلح في الصومال

قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الصومالية

14 - تُعرّف قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الصومالية، في الدستور الاتحادي المؤقت، بأنها الجيش الوطني، وأجهزة المخابرات، والشرطة، وهيئات السجون التابعة لها. وتشمل هذه الكيانات الجيش الوطني الصومالي، وقوة الشرطة الصومالية، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية. ووفقاً لاتفاق عام 2017 الخاص بهيكل الأمن الوطني، تتألف الشرطة الصومالية من 32 000 عنصر مقسمين بين الشرطة الاتحادية وشرطة الولايات، بينما يتألف الجيش من 18 ألف عنصر على الأقل، باستثناء القوات الخاصة والبحرية والقوات الجوية.

15 - وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قُدِّر العدد الكلي لعناصر الشرطة في الصومال، بما في ذلك قوة الشرطة الصومالية وشرطة الولايات الأعضاء في الاتحاد، بنحو 16 813 فرداً. كما توجد وحدة متخصصة داخل قوة الشرطة الصومالية تُعرف باسم وحدة "حرمكاد" المدربة خصيصاً لمحاربة حركة الشباب.

16 - وأظهرت خارطة للجيش الوطني الصومالي، قدمتها وزارة الدفاع، الوجود العسكري في سبعة قطاعات تابعة للجيش، وهي تحديداً في غاروي (بونتلاندي)، وكيسمايو (جوبالاند)، وبيدواه (ولاية جنوب غرب الصومال)، وذوسمريب (غالمودوغ)، وجوهر (هيرشيبيلي)، وماركا (شيبيلي السفلى) ومقديشو (بنادير). وتشمل الوحدات العسكرية الأخرى قوات داناب الخاصة وقوات جورجور الخاصة.

القوى الإقليمية

17 - هناك قوى إقليمية مختلفة، تتألف في معظمها من ميليشيات عشائرية، متحالفة مع الولايات الأعضاء في الاتحاد. وتشمل هذه القوات جوبالاند، وغالمودوغ، وبونت لاند، وقوات ولاية جنوب غرب الصومال. ومنذ اعتماد هيكل الأمن الوطني، كان التقدم بطيئاً في دمج القوات الإقليمية في قوات الأمن الصومالية، حيث أعاقته التوترات السياسية بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وفي عام 2018، دُمج 2 400 فرد من قوات بونتلاندي في الجيش الوطني الصومالي.

18 - ولا يزال مستوى إدماج أهل السنة والجماعة في قوات الدفاع والشرطة الاتحادية الصومالية الذي بدأته الحكومة الاتحادية في 5 تموز/يوليه 2019، كما ورد في التقرير السابق (S/2020/174) غير واضح. وفي 29 شباط/فبراير 2020، استسلمت قيادة أهل السنة والجماعة للحكومة الاتحادية بعد قتال عنيف مع الجيش الوطني الصومالي في غالمودوغ. وفي أيلول/سبتمبر 2021، أشارت الأنباء إلى أن أهل السنة والجماعة أعادت تجميع صفوفها في غالمودوغ، وأعقب ذلك توترات وقاتل مع قوات الأمن الصومالية الاتحادية والإقليمية.

الجماعات المسلحة

19 - واصلت حركة الشباب العمل في ظل هيكل جيد التنظيم، وحافظت على سيطرتها الإقليمية على مناطق متعددة، وحققت إيرادات تمكنها من مواصلة عملياتها. واعتمدت الحركة على التجنيد الجماعي للأطفال لتعزيز صفوفها واستخدمت الاختطاف كوسيلة مهمة لتجنيدهم، كما استخدمت الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك الزواج القسري.

- 20 - واستمر تواجد عناصر داعش في الصومال ونفذوا بضعة عمليات خلال الفترة المشمولة بالتقرير .
- 21 - واستمر استخدام مصطلح "ميليشيا عشائرية" للإشارة إلى عدد كبير من جماعات الميليشيات المتحالفة مع العشائر في أجزاء مختلفة من الصومال.

الجهات الفاعلة الأخرى

- 22 - واصلت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقديم المساعدة للجيش الوطني الصومالي في محاربة حركة الشباب والجماعات المسلحة الأخرى بقوام القوات المأذون به البالغ 19 626 من الأفراد النظاميين، بينهم ما لا يقل عن 1 040 من أفراد الشرطة. وتتألف العناصر العسكرية في البعثة من قوات من إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجيبوتي وكينيا. وعناصر الشرطة في البعثة مكلف بتوجيهه وتدريب وتقديم المشورة لقوات الشرطة الصومالية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات.
- 23 - وبالإضافة إلى وحدات إثيوبيا وكينيا العاملة تحت قيادة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، استمر البلدان في الاحتفاظ بقوات لهما في الصومال.
- 24 - وتواصل قيادة الولايات المتحدة في إفريقيا عملها في الصومال.

رابعاً - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

- 25 - تحققت فرقة العمل القطرية من 8 042 انتهاكا جسيما ارتكبت ضد 6 501 من الأطفال (108 5 فتيان و 1 393 فتاة). وقد انخفض العدد الإجمالي للانتهاكات التي تم التحقق منها عما كان عددها في التقرير السابق الذي غطى فترة ثلاث سنوات. وتصاعدت الانتهاكات في عام 2020، مما جاء نتيجة لتدابير الاستجابة لكوفيد-19، ولا سيما إغلاق المدارس، مما أدى إلى تفاقم تعرض الأطفال للانتهاكات الجسيمة.
- 26 - ونُسبت الانتهاكات إلى حركة الشباب (5 517)، وقوات الدفاع والشرطة الاتحادية الصومالية (614) (قوة الشرطة الصومالية (329) والجيش الوطني الصومالي (285))، والميليشيات العشائرية (339)، والقوات الإقليمية (306) (قوات جوبالاند (101) وقوات بونتلاند (77) وقوات غالمودوغ (51) وشرطة بونتلاند (42) وشرطة جوبالاند (16) والقوات الجنوبية الغربية (9) وشرطة غالمودوغ (7))، وشرطة هيرشيلي (3) وأهل السنة والجماعة (11)، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (8)، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية (6)، وداعش (3)، وقوات الدفاع الكينية (3)، وقوات "صوماليلاند" (2)، وقوات الدفاع الوطني الإثيوبية (2)، وشرطة "صوماليلاند" (1)، وميليشيا ويستلاند (1). أما الانتهاكات المتبقية البالغ عددها 1 229 فقد ارتكبتها عناصر مسلحة مجهولة الهوية. وتأثر ما لا يقل عن 1 370 طفلاً بانتهاكات متعددة. وجرى التحقق من الانتهاكات في جوبا الوسطى (1 281)، وباي (1 126)، وشيلي السفلى (876)، وبنادير (مقديشو) (741)، وجوبا السفلى (706)، وهيران (694)، وجلجود (688)، وشيلي الوسطى (626)، وجيدو (532)، وباكول (394)، ومودوغ (187)، وباري (148)، وسول (27)، ونوغال (16).
- 27 - وكان تجنيد الأطفال واستخدامهم (2 852)، واختطافهم (2 502) وقتلهم وتشويههم (1 857) أكثر الانتهاكات التي جرى التحقق منها، وهي تمثل 90 في المائة من المجموع. كما جرى التحقق من الهجمات على المدارس والمستشفيات (99) وكان عددها أدنى مقارنة بالفترة المشمولة في التقرير السابق بينما بقي التحقق من حوادث العنف الجنسي ضد الأطفال التي تم التحقق منها على مستويات عالية (701).

28 - ونظرا لتقييد الوصول، ولا سيما إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب، وكذلك بسبب القيود الأخرى المفروضة على الرصد والإبلاغ، فإن المعلومات الواردة في التقرير الحالي لا تمثل النطاق الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في الصومال، إذ أن من المرجح أن يكون العدد الفعلي للانتهاكات أعلى بكثير.

ألف - التجنيد والاستخدام

29 - جرى التحقق من تجنيد واستخدام 2 852 طفلاً (2 752 فتى و 100 فتاة) لا تتجاوز أعمارهم 10 سنوات. ومن بين هؤلاء، تم تجنيد واستخدام 261 طفلاً خلال الربع الرابع من عام 2019، و 1 716 طفلاً في عام 2020، و 875 طفلاً خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021. وظلت حركة الشباب هي الجاني الرئيسي، وكانت مسؤولة عن تجنيد واستخدام 2 259 طفلاً (2 181 فتى و 78 فتاة)، يمثلون 80 في المائة من جميع الحالات. ومن بين الجناة الآخرين قوات الدفاع والشرطة الاتحادية الصومالية (311) (قوة الشرطة الصومالية (190) والجيش الوطني الصومالي (121))، والمليشيات العشائرية (108)، والقوات الإقليمية (156)، وقوات جوبالاند (56)، وقوات غالمودوغ (46)، وقوات بونتلان (41)، وشرطة غالمودوغ (5)، وشرطة جوبالاند (3)، وشرطة بونتلان (3)، وشرطة هيرشيبيلي (2)، وأهل السنة والجماعة (11)، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية (5)، وقوات "صوماليلاند" (2). وقد جُنِدَ الأطفال في جوبا الوسطى (560)، وباي (461)، وشيبيلي السفلى (339)، وجلجود (331)، وهيران (252)، وبنادير (مقديشو) (229)، وجيبو (199)، وجوبا السفلى (148)، وشيبيلي الوسطى (141)، وباكول (93)، ومودوغ (57)، وسول (17)، ونوغال (15)، وباري (10).

30 - واستُخدم 76 في المائة من الأطفال (2 165) في أغراض غير معروفة، في حين أن 446 طفلاً استخدموا في أدوار داعمة، بما في ذلك كحراس شخصيين، وعمال نظافة، وإدارة نقاط التفتيش، واستخدم 241 طفلاً الباقين كمقاتلين. واستُخدمت الفتيات في الغالب في الأعمال المنزلية، بما في ذلك الطبخ أو أعمال النظافة، بينما استخدم الفتيان كحراس شخصيين أو حراس أو مراسلين. كما استخدمت الفتيات كمفتشات عند نقاط التفتيش ومداخل المنشآت الحكومية.

31 - وشملت أساليب تجنيد الأطفال الاختطاف من منازلهم أو مدارسهم من قبل الجماعات المسلحة (1 514 طفلاً أو 50 في المائة)، والإقناع من قبل الزعماء المحليين أو الأقارب أو الآباء (877 طفلاً أو 30 في المائة) وأساليب غير معروفة (461 طفلاً أو 15 في المائة). ولا يزال الاختطاف الجماعي للأطفال بغية تجنيدهم واستخدامهم يثير القلق. وكانت العوامل الاجتماعية والاقتصادية، التي تفاقم بسبب جائحة كوفيد-19، من بين محركات تجنيد الأطفال واستخدامهم.

32 - وواصلت حركة الشباب تكثيف تجنيدها للأطفال واستخدامهم للرد على العمليات الواسعة النطاق التي يقوم بها الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الدولية في عدة مناطق من البلد، بما في ذلك جوبا الوسطى وجوبا السفلى وشيبيلي الوسطى وشيبيلي السفلى وهيران وغالمودوغ. وطُرأت زيادة كبيرة في عدد الأطفال الذين جُنِدوا واستخدموا في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب. وعلى الرغم من تناقص التقارير عن صدور أوامر لشييوخ العشائر بتسليم الأطفال إلى حركة الشباب، استمرت الحركة في استهداف المدارس الدينية المحلية كوسيلة للتجنيد. وكانت المجتمعات المحلية تتحدى بشكل متزايد أوامر حركة الشباب بتجنيد الأطفال واختارت نقل أطفالها إلى مدن أخرى، مما أدى إلى درجات متفاوتة من النزوح والانفصال الأسري. كما تزايدت أوامر الحركة للمجتمعات المحلية بتسجيل الأطفال، ومعظمهم من الفتيان، في دراسات

دينية في مؤسسات معينة تدار إما من قبل الحركة أو من قبل متعاطفين معها. وغالباً ما جُند الأطفال من مؤسسات الدراسات الدينية هذه بعد إخضاعهم للتلقين العقائدي والتدريب العسكري. علاوة على ذلك، جندت حركة الشباب 30 في المائة من الأطفال (877) من خلال إقناع الأقران أو المجندين المتحمسين. واستهدفت الحركة الأطفال والشباب في التجمعات العامة ووعدت بتقديم الحوافز للشباب المجندين.

33 - وتحققت فرقة العمل القطرية من التجنيد والاستخدام من قبل قوات الدفاع والشرطة الاتحادية الصومالية (311)، بما في ذلك الاتجاه المستمر لاستخدام الأطفال كحراس شخصيين لكبار الضباط، أو في حراسة القواعد الأمنية، أو إدارة نقاط التفتيش. وكان الحراس الشخصيون والحراس من الأطفال مسلحين ويرتدون الزي العسكري في العادة. وفي 12 تموز/يوليه 2021، شوهدت فتاة، يتراوح عمرها بين 14 و 15 عاماً، جندها الجيش الوطني الصومالي، مسلحة وترتدي زي الجيش الوطني وتقوم بتفتيش السيارات وهويات السائقين عند نقطة تفتيش أمنية في منطقة شبيلي الوسطى. واستخدم في أدوار الدعم معظم الأطفال الـ 190 الذين جندتهم واستخدمتهم قوة الشرطة الصومالية. وعلى سبيل المثال، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، جرى التحقق من أن فتى يتراوح عمره بين 15 و 17 عاماً كان يحرس مكتباً حكومياً في ناحية كاران، بنادير. وكان الفتى مسلحاً ويرتدي زي قوة الشرطة الصومالية. وفي 20 أيلول/سبتمبر 2020، تم التحقق من أن فتاة عمرها نحو 16 عاماً كانت تشغل نقطة تفتيش في منطقة بنادير وهي مسلحة وترتدي زي قوة الشرطة الصومالية. كما ظلت حوادث تجنيد واستخدام الأطفال من قبل أجهزة الشرطة في الولايات الأعضاء في الاتحاد والقوات الإقليمية مصدراً للقلق.

34 - وانخفضت الحالات المنسوبة إلى تنظيم أهل السنة والجماعة بشكل كبير بعد أن أُفيد عن دمج المجموعة في قوات الدفاع والشرطة الاتحادية الصومالية في تموز/يوليه 2019، على أنه تم التحقق من تجنيد واستخدام 11 طفلاً بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر 2021 عندما استأنف التنظيم أنشطته المسلحة في أواخر عام 2021.

حرمان الأطفال من الحرية لارتباطهم بالمزعوم بالقوات المسلحة أو بجماعات مسلحة

35 - احتجزت قوات الأمن الحكومية الاتحادية والإقليمية نحو 415 طفلاً (411 فتى و 4 فتيات) تتراوح أعمارهم بين 11 و 17 عاماً لارتباطهم بالمزعوم بجماعات مسلحة. ونُسب معظم هذه الاعتقالات لقوات الدفاع والشرطة الاتحادية الصومالية (322) (قوة الشرطة الصومالية (241) والجيش الوطني الصومالي (81))، تليها القوات الإقليمية (88) (قوات جوبالاند (41)، وقوات بونتالاند (12)، جوبالاند الشرطة (12)، شرطة غالمودوغ (11)، شرطة بونتالاند (8)، وقوات غالمودوغ (4))، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية (5).

36 - ووقعت الاعتقالات والاحتجاز في بنادير (مقديشو) (213)، وشبيلي السفلى (64)، وجوبا السفلى (49)، وشبيلي الوسطى (30)، وغالغودود (13)، وجيدو (13)، وباري (12)، ومودوغ (12)، وهيران (9). وفي وقت لاحق، أطلق سراح نحو 223 طفلاً (53,7 في المائة) ولا يزال مكان وجود طفل واحد غير معروف، بينما ظل 191 طفلاً (46 في المائة) رهن الاحتجاز وقت كتابة هذا التقرير. وقد احتُجز الأطفال لفترات تراوحت بين ثلاثة أيام وعدة أشهر.

باء - القتل والتشويه

37 - تم التحقق من قتل (394) وتشويه (1 463) طفلاً، ما مجموعه 1 857 طفلاً (1 388) فتى و 469 فتاة) بأعمار تبدأ في سن الرضاعة. من بين هؤلاء، وقع 167 من الأطفال ضحايا في الربع الرابع من عام 2019، و 1 087 في عام 2020 و 603 بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر من عام 2021. وكان الجناة الرئيسيون هم حركة الشباب (576)، وقوات الدفاع والشرطة الاتحادية الصومالية (223) (قوة الشرطة الصومالية (105) والجيش الوطني الصومالي (118))، والميليشيات العشائرية (138)، والقوات الإقليمية (122) (شرطة بونتلاند (34) وقوات جوبالاند (34)، وقوات بونتلاند (31)، وشرطة جوبالاند (9)، والقوات الجنوبية الغربية (8)، وقوات غالمودوغ (4)، وشرطة غالمودوغ (1) وشرطة هيرشيبيلي (1)، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (8)، وداعش (3)، وقوة الدفاع الكينية (3)، وقوات الدفاع الوطني الاثيوبية (2)، وشرطة "صوماليلاند" (1) ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية (1)، على أن الجناة لم يُحددوا فيما يتعلق بغالبية الأطفال الضحايا (780). وجرى التحقق من الانتهاكات في بنادر (مقديشو) (440)، وجوبا السفلى (277)، وشيبيلي السفلى (272)، وجليجود (137)، وباري (121)، وجوبا الوسطى (104)، وهيران (103)، وباي (93)، وشيبيلي الوسطى (89)، وجيدو (83)، وباكول (74)، ومودوغ (56)، وسول (7)، ونوغال (1). ومن بين 1 463 طفلاً مشوهاً، قمت فرقة العمل القطرية الدعم النفسي الاجتماعي والطبي ووسائل النقل إلى 1 222 طفلاً (891 فتى و 331 فتاة) (80 في المائة).

38 - ومثلت الأسباب الخمسة الرئيسية لوقوع ضحايا من الأطفال 71 في المائة من الحالات (1 317 طفلاً)، وهي تبادل إطلاق النار بين القوات والجماعات المسلحة وعدم اتخاذ الاحتياطات الكافية لحماية الأطفال أثناء العمليات العسكرية (555)؛ والأجهزة المتفجرة المرتجلة، بما في ذلك العبوات الناسفة من قبيل الأجهزة المتفجرة المرتجلة المزروعة في السيارات والأجهزة المتفجرة المرتجلة التي يتم التحكم فيها عن بُعد والألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب (342)؛ والطلقات النارية (249)؛ والاعتداء الجسدي (133)؛ وإطلاق النار العشوائي (38). وطرأت زيادة كبيرة في قتل الأطفال وتشويههم بسبب اشتداد النزاع، والمواجهات المسلحة بين أطراف النزاع، وزيادة الهجمات باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، والتي شنتها حركة الشباب في الغالب. وعلى سبيل المثال، في 25 كانون الثاني/يناير 2021، اندلع قتال عنيف تخللته عدة حوادث تبادل لإطلاق النار بين قوات جوبالاند والجيش الوطني الصومالي في ناحية بلد هوا، مما أسفر عن مقتل 20 مدنياً، بينهم 14 طفلاً (8 فتيان و 6 فتيات) وإحراق العديد من الممتلكات العامة والمنازل. وفي 31 كانون الثاني/يناير 2021، قُتل وشوه ما مجموعه 19 طفلاً (18 فتى، وفتاة واحدة) تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و 12 عاماً، (قُتل 6 وشوه 13) في منطقة شيبيلي السفلى عندما انفجر جهاز كان الأطفال يلعبون به.

39 - وكثيراً ما نتجت حالات القتل والتشويه المنسوبة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عن إطلاق نار عشوائي وهجمات بقذائف الهاون من جانب جنود البعثة لصعد هجمات شنتها جماعات مسلحة على قافلهم أو معسكراتهم. وعلى سبيل المثال، في 25 آذار/مارس 2020، أطلقت قوات البعثة المتمركزة في منطقة شيبيلي السفلى قذائف هاون باتجاه قريتي كاديومول وكايتوي بعد تلقيها معلومات عن هجوم وشيك ستقوم به حركة الشباب، مما أدى إلى إصابة اثنين من الفتيان يتراوح عمرهما بين 16 و 17 عاماً.

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

40 - تحققت فرقة العمل القطرية من حالات اغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد 701 من الأطفال (7 فتيان و 694 فتاة)، منهم 60 فتاة في الربع الرابع من عام 2019، و 406 أطفال في عام 2020، و 235 طفلاً بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2021. ونُسبت معظم الانتهاكات إلى جناة مجهولين (427) بسبب صعوبات تحديد الجناة وانتماءاتهم في مناطق يتواجد فيها كثير من العناصر المسلحة المجهولة الهوية. ونُسبت الحالات المتبقية إلى حركة الشباب (103)، وقوات الدفاع والشرطة الاتحادية الصومالية (72) (قوة الشرطة الصومالية (30) والجيش الوطني الصومالي (42))، والمليشيات العشائرية (71)، والقوات الإقليمية (28) (قوات جوبالاند (11)، وقوات بونتالاند (5)، وشرطة جوبالاند (4)، وشرطة غالمودوغ (1)، والقوات الجنوبية الغربية (1)، وقوات غالمودوغ (1)). ووقعت الانتهاكات في جيبو (116)، وجوبا الوسطى (100)، وباكول (83)، وباي (81)، وجوبا السفلى (67)، وهيران (63)، وبنادير (مقديشو) (54)، وشبيلي الوسطى (43)، وغالغودود (40)، ومودوغ (39)، وباري (8)، وشبيلي السفلى (5)، وسول (2).

41 - وتشمل الحالات التي تم التحقق منها حالات اغتصاب (455)، ومحاولة اغتصاب (130)، وزواج قسري (79)، وتحرش جنسي (26)، واعتداء جنسي (21). ومن الأطفال المتضررين، تلقى 482 (4 فتيان و 478 فتاة) خدمات تتراوح بين الدعم النفسي الاجتماعي والمساعدة الطبية، بما في ذلك مجموعات لوزم العلاج الوقائي بعد التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية، وكذلك النقل إلى المرافق الطبية من قبل فرقة العمل القطرية. وكثيراً ما يحدث الاغتصاب ومحاولات الاغتصاب في مخيمات المشردين داخلياً أو عندما يجمع الأطفال الحطب أو يجلبون الماء أو في سياق رعاية الحيوانات. وعلى سبيل المثال، في 22 تموز/يوليه 2020، تعرضت فتاتان، يتراوح عمرهما بين 15 و 17 عاماً تقريباً، للاغتصاب الوحشي من قبل ثلاثة مسلحين مجهولين في منطقة باكول، عندما كنّ يجمعن الحطب من غابة صغيرة. وبشكل منفصل، أجبرت حركة الشباب 79 فتاة على الزواج من مقاتليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

42 - وظلت المساءلة عن العنف الجنسي منخفضة للغاية. ففي 48 حالة، تم القبض على الجناة، وعولجت 33 حالة (5 في المائة) بحلّها تقليدياً، على النحو المبين أدناه، بينما بقي الجناة طليقي السراح في الحالات الـ 620 المتبقية (90 في المائة).

43 - ولا يُبلغ عن العنف الجنسي في الصومال بسبب الوصم، ومخاطر الانتقام، وانعدام المساءلة، وغياب خدمات الدعم الكافية للناجيات. وفي كثير من الأحيان، تتعرض الناجيات للوم والاغتراب عن مجتمعهن بعد تعرضهن للعنف الجنسي، خاصة إذا أصبح حوامل نتيجة للاعتداء. بالإضافة إلى ذلك، يستمر ضعف سيادة القانون والإفلات من العقاب مع بقاء معظم الجناة طلقاء. وفي كثير من الأحيان، أطلق سراح الجناة الذين تم تحديدهم واعتقالهم عندما اختارت المجتمعات المحلية استخدام الآليات المحلية لتسوية المنازعات بدلاً من نظام العدالة الرسمي. وبموجب آلية التسوية التقليدية في الصومال، نادراً ما يعاقب الجناة الأفراد، وبدلاً من ذلك، تدفع عشائر الجناة أو أسرهم غرامات لعشائر أو عائلات الناجيات. وفي بعض الأحيان، يتم قسراً تزويج الناجيات من المعتدين عليهن كجزء من الحل التقليدي.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

44 - تحققت فرقة العمل القطرية من 99 هجوماً على المدارس (92) والمستشفيات (7) وعلى الأشخاص المحميين فيما يتعلق بالمدارس و/أو المستشفيات، ونُسبت هذه الهجمات إلى حركة الشباب (92)، وقوات الدفاع والشرطة الاتحادية الصومالية (5) (قوة الشرطة الصومالية (3) والجيش الوطني (2))، والمليشيات العشائرية (2). ووقعت الهجمات في جوبا الوسطى (29)، وهيران وشبيلي الوسطى (18)، وباي (9)، وجلجدود (6)، وجيدو (5)، وجوبا السفلى (4)، وشبيلي السفلى (3)، وبنادير (مقديشو) (3)، ومودوغ (2)، وباكول (2). ومن بين هذه الهجمات، وقع 15 هجوماً (14 مدرسة، ومستشفى واحد) في الربع الرابع من عام 2019، و 58 هجوماً (53 مدرسة، و 5 مستشفيات) في عام 2020، و 26 هجوماً (25 مدرسة، ومستشفى واحد) في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021.

45 - وشملت الهجمات على المدارس اختطاف مدرسين وطلاب (69)، وهجمات على العاملين في مجال التعليم (2)، والإغلاق القسري للمدارس (11)، وتدمير المرافق (1)، فضلاً عن القصف وتدخلات أخرى (9). وقد أثر ذلك على وصول حوالي 5 423 طالباً إلى التعليم. وشملت الهجمات على المستشفيات أعمال نهب أو سرقة (3) وتدخلات أخرى (3) واختطاف للكوادر الطبية (1). وتضرر حوالي 5 423 طالباً من الهجمات على المدارس.

46 - وواصلت حركة الشباب الضغط على المجتمعات المحلية لاعتماد منهاجها المدرسي الذي طبقته في المناطق الخاضعة لسيطرتها في نيسان/أبريل 2017. واستندت معظم حالات إغلاق الحركة للمدارس واختطافها للمدرسين إلى مزاعم عدم امتثال المدرسين للمنهاج الدراسي للمدرسة المعنية. وعلى سبيل المثال، في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2020، هاجمت حركة الشباب، وأغلقت، مدرسة ابتدائية توفر التعليم لـ 195 طفلاً (115 فتى و 80 فتاة) في منطقة جيدو بعد أسبوع من تزويد المدرسة بمنهاج الحكومة الصومالية الجديد، الذي حظرت حركة الشباب في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

47 - وتحققت فرقة العمل القطرية أيضاً من الاستخدام العسكري لمدرسة واحدة من قبل الجيش الوطني الصومالي. ففي 14 آذار/مارس 2020، استخدمت قوات الجيش الوطني في منطقة شبيلي السفلى مدرسة ابتدائية تديرها منظمة محلية غير حكومية، استعداداً لعملية عسكرية ضد حركة الشباب. وعطل استخدام المدرسة تعليم 672 طالباً (386 فتى و 286 فتاة). وأخلى الجيش الوطني المدرسة بعد أسبوع، وأجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تقييماً لمخاطر الألغام قبل السماح للأطفال بالعودة.

هاء - الاختطاف

48 - جرى التحقق من اختطاف 502 2 من الأطفال (323 2 فتى و 179 فتاة) تتراوح أعمارهم بين 11 و 17 سنة، منها 268 انتهاكاً وقعت خلال الربع الرابع من 2019، و 1 430 في عام 2020، و 804 بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2021. وكانت حركة الشباب مسؤولة عن 99 في المائة من جميع عمليات الاختطاف (2 469)، يليها جناة مجهولون (19)، والمليشيات العشائرية (13)، ومليشيا ويستلاند (1). ووقعت الانتهاكات في جوبا الوسطى (488)، وباي (481)، وشبيلي الوسطى (333)، وهيران (257)، وشبيلي السفلى (254)، وجوبا السفلى (206)، وجلجدود (169)، وباكول (142)، وجيدو (125)، ومودوغ (32)، وباري (9)، وبنادير (مقديشو) (6).

49 - وفي 80 في المائة من الحالات، نُفذت عمليات الاختطاف لأغراض التجنيد والاستخدام (1 514)، وبزعم الارتباط بالقوات المسلحة (257)، وعدم الامتثال لقواعد حركة الشباب المتعلقة باللباس والسلوك (235). ومن بين 2 502 من الأطفال المختطفين، كان 2 039 طفلاً لا يزالون في الأسر، وتم الإفراج عن 278، وفر 81، وأُنقذ 42، وتوفي 30 في الأسر، بينما لم يكن وضع 30 طفلاً معروفاً وقت كتابة هذا التقرير.

50 - وواصلت حركة الشباب استخدام الاختطاف الجماعي للأطفال كواحد من أساليب التجنيد الرئيسية لديها. فبين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2019، اختطفت حركة الشباب 135 فتى للتجنيد من قرى في باي وجوبا الوسطى وشبيلي الوسطى وجيدو. وفي عام 2020، في 150 حادثاً من حوادث الاختطاف الجماعي، اختطفت الحركة 868 فتى تتراوح أعمارهم بين 9 و 16 سنة. كما قامت حركة الشباب باختطاف الفتيات لتزويجهن قسراً من مقاتليها. وعلى سبيل المثال، في 23 آذار/مارس 2020، اختطفت فتاة تبلغ من العمر نحو 15 عاماً وزُوجت قسراً من أحد أعضاء حركة الشباب في منطقة شبيلي الوسطى.

واو - منع وصول المساعدات الإنسانية

51 - تحققت فرقة العمل القطرية من 32 حادثة منع لوصول المساعدات الإنسانية أثرت على إيصال المساعدات إلى الأطفال. ومن بين هذه الحوادث، جرى التحقق من 5 حوادث خلال الربع الرابع من عام 2019، و 16 في عام 2020 و 11 بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2021. ونسبت معظم الحوادث إلى حركة الشباب (18)، تليها ميليشيات العشائر (9)، وقوات الدفاع والشرطة الاتحادية الصومالية (3) (قوة الشرطة الصومالية (1) والجيش الوطني الصومالي (2))، ومرتكبون مجهولون (1). وشملت الحوادث النهب والتهديد والعنف ضد العاملين في المجال الإنساني، واختطاف الموظفين، وتقييد الوصول إلى المستفيدين. وجرى التحقق من منع وصول المساعدات الإنسانية في بنادير (مقديشو) (9)، وشبيلي السفلى (5)، وغالغودود (5)، وجوبا السفلى (4)، وجيدو (4)، وسول (1)، وهيران (1)، ومودوغ (1) وباي (1).

52 - وعلى سبيل المثال، في 26 أيار/مايو 2021، تعرضت مركبة نقل أفراداً من منظمة إنسانية لإطلاق النار عند نقطة تفتيش غير قانونية نصبها ميليشيات عشائرية في منطقة غالغودود. ولم يُصب العاملون في المجال الإنساني بأذى، وأزالت سلطات غالمودوغ نقطة التفتيش في وقت لاحق. وفي حادثة أخرى، بتاريخ 2 شباط/فبراير 2020، اختطفت حركة الشباب أربعة من العاملين في المجال الإنساني أثناء توزيعهم مواد غذائية على الأطفال في منطقة جيدو. وفي 13 أيلول/سبتمبر 2020، أغلق مفوض الشرطة في بنادير (مقديشو) المركز المعني بالعنف الجنسي في مستشفى المدينة، والذي كان المركز الوحيد المرخص له بتقديم أدلة جنائية حقيقية بشأن حالات الاغتصاب والخدمات العاجلة المتعددة القطاعات والشاملة للناجيات من العنف الجنسي، بما في ذلك الرعاية العلاجية السريرية في حالات الاغتصاب، والرعاية الصحية، والدعم النفسي الاجتماعي، والاستشارات القانونية.

خامساً - التقدم المحرز والتحديات المواجهة في إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها

ألف - التقدم المحرز في الأطر التشريعية والسياساتية

53 - كان التقدم المحرز محدوداً فيما يتعلق بالتشريعات والسياسات المحلية المتعلقة بحماية الطفل ولمواجهة محاولات إضعاف مشروع القانون الحالي المتعلق بالأطفال والعنف الجنسي. وفي عام 2020، جرت محاولة لخفض سن الرشد من 18 عاماً إلى 15 عاماً في المسودة الثالثة للدستور المنقح. وفي أعقاب المرسوم الرئاسي الصادر في 24 كانون الأول/ديسمبر 2020 بإرجاء عملية الاستعراض الدستوري إلى دورة البرلمان المقبلة، لم يُحرز أي تقدم ملموس في ذلك الاستعراض الدستوري. وبموجب الدستور الصومالي المؤقت لعام 2012 يُحدد سن الرشد بـ 18 عاماً.

54 - وبالمثل، في حزيران/يونيه 2020، رُفض اقتراح بإعادة مشروع قانون الجرائم الجنسية لعام 2018 إلى البرلمان. وكان مشروع القانون هذا قد صيغ في عملية استشارية تعزز الإطار القانوني الصومالي لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي. وبناءً على مخاوف أثارها الزعماء الدينيون، وُضع مشروع قانون بديل، عُرف باسم قانون الجرائم المتعلقة بالاتصال الجنسي لعام 2020. ومشروع القانون هذا أُضيق نطاقاً ويحتوي على أحكام تسمح بزواج القاصرين عند نضوج الأعضاء التناسلية للفرد، بغض النظر عن عمر الطفل. ولا يزال مشروع قانون الجرائم المتعلقة بالاتصال الجنسي قيد النظر أمام البرلمان. وقد عملت الأمم المتحدة مع الحكومة الاتحادية لمعالجة أوجه القصور في مشروع القانون، بما في ذلك من خلال تقديم تحليل مقارنة للمشروعين.

55 - ولم يُحرز أي تقدم نحو اعتماد مشروع قانون حقوق الطفل لعام 2019 الذي لا يزال معلقاً على مستوى مجلس الوزراء. وفي أوائل عام 2021، أدخلت تعديلات لوضع مشروع القانون على المسار السريع، مما أثار مخاوف تتعلق بغموض سن الرشد، وغياب حظر الزواج القسري، وزواج الأطفال، وغياب أحكام حماية الأطفال الأيتام، وتباينات بين مشروع قانون حقوق الطفل ومشروع قانون قضاء الأحداث فيما يتعلق بسن المسؤولية الجنائية. وعملت الأمم المتحدة مع الحكومة الاتحادية لمناقشة المسودة الحالية لمشروع القانون في سياق الالتزامات التي قطعها الصومال على نفسه كطرف في اتفاقية حقوق الطفل.

56 - وفي 18 شباط/فبراير 2021، أقرّ مجلس الوزراء مشروع قانون قضاء الأحداث، وهو معروض على البرلمان اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2021.

57 - وفي عام 2019، قدم الصومال تقريره الأولي إلى لجنة حقوق الطفل بموجب المادة 44 من اتفاقية حقوق الطفل. ومن المقرر أن تستعرض اللجنة التقرير رسمياً في عام 2022.

58 - وفيما يتعلق بالميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، عُقدت طوال الفترة المشمولة بالتقرير حلقات عمل تشاورية مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بقيادة الوزارة الاتحادية لشؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان، وذلك على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات الاتحادية لتمهيد الطريق أمام التصديق. وجاء ذلك في أعقاب بعثة أوفدتها إلى الصومال لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه في تموز/يوليه 2018.

59 - وفي أيار/مايو 2021، استكملت وزارة الدفاع الاتحادية سياستها المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي تتناول العنف الجنسي أيضاً. وتتشدد السياسة على كيفية تأثير النزاع المسلح بشكل غير متناسب على النساء

والأطفال، وتتعترف بقرار مجلس الأمن 1960 (2010) بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، وتحت على الامتثال الكامل من جانب قوات الجيش الوطني الصومالي لمنع جميع أشكال العنف الجنسي.

60 - وفي أيلول/سبتمبر 2021، كان هناك عدة سياسات أخرى تؤيدها الأمم المتحدة لا تزال قيد الاستعراض على مستوى مجلس الوزراء الاتحادي. وهي تشمل سياسة التحقق من العمر، وسياسة التحويل، والمعايير الدنيا لمعاملة الأطفال المحتجزين. وهناك أيضاً استراتيجية وطنية تستهدف منع تجنيد الأطفال واستخدامهم وتسهيل إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم، على أنها، حتى وقت كتابة هذا التقرير، لا تزال تنتظر موافقة الحكومة الاتحادية عليها.

61 - وعلى مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد، اتخذت بعض الولايات تدابير لتعزيز الحماية. وكانت مشاريع التشريعات والسياسات لا تزال قيد الاستعراض، ومنها على سبيل المثال سياسة حقوق الطفل في ولاية جنوب غرب الصومال، ومشروع قانون الجرائم الجنسية، وسياسة حماية الطفل في جوبالاند.

62 - واستمر التطبيق غير المتسق للإجراءات التشغيلية الموحدة المتعلقة باستقبال الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة وتسليمهم للجهات المعنية بحماية الأطفال، والتي أقرتها حكومة الصومال في عام 2014 كجزء من تنفيذ خطة عملها لإنهاء ومنع التجنيد والاستخدام الموقعة في عام 2012. وفي كثير من الأحيان يتم تجاوز الوقت الذي يقضيه الأطفال في الاحتجاز الحد الزمني البالغ 72 ساعة المنصوص عليه في الإجراءات التشغيلية الموحدة.

63 - وفي عام 2021، عملت فرقة العمل القطرية أيضاً مع الوزارة الاتحادية للتعليم والثقافة والتعليم العالي على صوغ سياسة ومبادئ توجيهية وطنية بشأن إعلان المدارس الآمنة. ومن شأن هذه السياسة، في حال مصادقة لجنة تنسيق قطاع التعليم عليها، أن تعزز التزام الصومال بإعلان المدارس الآمنة الذي كان قد أقره في تشرين الأول/أكتوبر 2015.

باء - متابعة الحوار وتنفيذ خطط العمل

64 - بدعم من الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، واصلت فرقة العمل القطرية العمل مع الحكومة الاتحادية لتيسير تنفيذ خطط عملها لعام 2012 بشأن إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم؛ فضلاً عن خارطة الطريق المعتمدة في عام 2019 للتعبيل بتنفيذ خطط العمل على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد ولضمان أن تطبق أحكامها على قوات الأمن الصومالية، ولا سيما الشرطة.

65 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، زارت الممثلة الخاصة مقديشو وبيدواه للمشاركة في التوقيع على خارطة الطريق، وللدعوة إلى تحسين حماية الطفل، وتقييم الديناميات والتحديات على الأرض. وخلال زيارتها، أنشئ فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح، برئاسة الدانمرك، وأطلق مشروع لمنع تجنيد الأطفال ولإدماج المجتمع المحلي، بتمويل من صندوق بناء السلام.

66 - وعلى ضوء زيادة طرأت في حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي التي تم التحقق منها في عام 2020 وإدراج قوات الدفاع والشرطة الاتحادية الصومالية لارتكاب هذا الانتهاك في عام 2021 في المرفق الأول لتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/75/873-S/2021/437)، عملت فرقة العمل القطرية مع الوزارات التنفيذية الرئيسية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات الأعضاء من أجل التطبيق الفوري للأحكام المتعلقة بالعنف الجنسي المدرجة في خارطة الطريق لعام 2019 والبيان

المشترك لعام 2013 بشأن إنهاء العنف الجنسي، ووضع خطة عمل وطنية جديدة لإنهاء العنف الجنسي في سياق النزاع. ووافقت الحكومة على دمج خطة العمل الخاصة بالبيان المشترك بشأن إنهاء العنف الجنسي في سياق النزاع في خطة عملها الوطنية المتعلقة بتنفيذ ميثاق المرأة الصومالية وفي خطة عملها الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن للفترة 2021-2025.

67 - وعملاً على المساعدة في تنفيذ خارطة الطريق لعام 2019، عملت فرقة العمل القطرية كل ثلاثة أشهر مع الفريق العامل الوطني المعني بالأطفال والنزاع المسلح، برئاسة وزارة الدفاع، لتبادل المعلومات بشأن اتجاهات الانتهاكات الجسيمة وأنماطها، ومناقشة سبل إنهائها ومنعها، بما في ذلك من خلال التنفيذ الفعال لخارطة الطريق. وعقدت فرقة العمل القطرية اجتماعات مع وزير الدفاع والمدراء العامين للوزارات الرئيسية لإطلاعهم على نتائج رصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، لا سيما عندما يتعلق الأمر بقوات الأمن الاتحادية وقوات الولايات. وفي 15 أيار/مايو 2021، أرسلت رسالة خطية إلى الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد لإثارة قضية الانتهاكات التي ارتكبتها قوات كل منهما. وفي سياق هذا العمل، عُيّن منسقون لحماية الأطفال في الجيش الوطني الصومالي وفي الوزارات التنفيذية الرئيسية، وأجرت فرقة العمل القطرية أنشطة للتوعية وبناء القدرات.

68 - واعتباراً من شباط/فبراير 2021، عززت فرقة العمل القطرية عملها مع السلطات على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد، وبشكل أكثر تحديداً مع وزارات الداخلية وشؤون المرأة وحقوق الإنسان في جوبالاند، وغالمودوغ، وهيرشبيلي، للدعوة إلى تشكيل أفرقة عاملة فرعية لشؤون الأطفال والنزاع المسلح تُعنى بالتنفيذ الفعال للالتزامات التي قطعتها الحكومة الاتحادية على نفسها في مجال حماية الطفل. وفي أيلول/سبتمبر 2021، أنشئت هذه الأفرقة في جوبالاند وهيرشبيلي بمساعدة فرقة العمل القطرية، التي استمرت أيضاً في دعم أنشطة الفريق العامل الحالية في ولاية جنوب غرب الصومال. ودعت الفرقة إلى قيام أفرقة عمل فرعية في ولاية جنوب غرب الصومال وفي جوبالاند وهيرشبيلي باعتماد اختصاصات تعزز الأخذ بنهج منهجي لتنفيذ خارطة الطريق وتبسيط التنسيق بين الوزارات المعنية. وقد أقر الفريق العامل الفرعي لولاية جنوب غرب الصومال هذه الاختصاصات في تموز/يوليه 2021 كما أقرها الفريقان العاملان الفرعيان في جوبالاند وهيرشبيلي في أيلول/سبتمبر 2021.

69 - كما تعاونت فرقة العمل القطرية مع قوة الشرطة الصومالية ودوائر شرطة الولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن إعادة تشغيل وحدات حماية المرأة والطفل في إطار وحدات الشرطة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد. وفي أيلول/سبتمبر 2020، صاغت قيادة قوة الشرطة الصومالية سياسة جنسانية بمساعدة فرقة العمل القطرية. ومن شأن هذه السياسة أن توفر، عند إقرارها من قبل السلطات الصومالية الاتحادية وسلطات الولايات الأعضاء، إطاراً لضمان تصدي ضباط الشرطة للعنف الجنسي بشكل أكثر فعالية.

70 - وأجرت الحكومة الاتحادية عمليات فحص للتأكد من عدم تجنيد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة في الجيش الوطني الصومالي أو في قوة الشرطة الصومالية، ومن إطلاق سراح الأطفال الذين تم تحديدهم في صفوف الجيش والشرطة، وإعادة إدماجهم. ودعمت فرقة العمل القطرية هذه العمليات من خلال تقديم المشورة التقنية والتوعية وبرامج إعادة الإدماج. وفي عام 2020، فُحص 4 899 جندياً من الجيش الوطني الصومالي، ولم يُحدد أي أطفال بينهم. وفي عام 2021، أجريت عمليات مماثلة في العديد من قطاعات الجيش الوطني الصومالي، بما في ذلك جوبالاند في آذار/مارس (50 مجنّداً جديداً)، وبونتلاند في

أيار/مايو (2 280 جندياً) وتموز/يوليه (68 مجنّداً جديداً). وخلال العملية الأخيرة، تم تحديد طفل واحد. واستمرّ تعميم أمر القيادة العامة لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم داخل الجيش الوطني الصومالي، وكذلك جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال أثناء العمليات العسكرية، الذي أصدره قائد الجيش الوطني الصومالي في عام 2017.

71 - ونوقشت قضايا حماية الطفل، بما في ذلك متابعة الانتهاكات المنسوبة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، أوصي بالأخذ بتدابير التخفيف لتعزيز الامتثال للقانون الدولي والحد من مخاطر انتهاكه في سياق تقييمات سياسة دعم الأمم المتحدة لقوات الأمن الصومالية. وعموماً، لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز قدرات حماية الطفل في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

72 - كما قدمت فرقة العمل القطرية برامج لمساعدة الأطفال المتضررين من النزاع. واستفاد نحو 1 606 أطفال (1 303 فتية، 303 فتية) من خدمات إعادة الإدماج المجتمعية المحلية التي تدعمها الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعدة النفسية وبرامج دعم العودة إلى المدرسة والتدريب المهني. ومن أصل هؤلاء الأطفال، كان 79 في المائة منهم مرتبطين سابقاً بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، بينما كان 21 في المائة منهم من الأطفال الضعفاء من المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع. وبسبب استمرار انعدام الأمن في معظم مناطق المنشأ، تعرض الأطفال في كثير من الأحيان للبقاء في مراكز إعادة الإدماج لفترات طويلة، مما أدى إلى زيادة الإنفاق المالي غير المخطط له، وبالتالي إلى زيادة صعوبات جهود إعادة الإدماج وإضعاف إمكانات التنبؤ بها.

جيم - مبادرات الدعوة والتوعية بشأن حماية الطفل

73 - ظلت أنشطة الدعوة والتوعية وبناء القدرات في مجال حماية الطفل محورية في عمل فرقة العمل القطرية وحظيت بدعم قوي من مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. ونفذت عدة حملات إعلامية بالتعاون مع قوة الشرطة الصومالية والجيش الوطني الصومالي ووزارة الدفاع والتعاونية الإعلامية الصومالية، كما احتفل طوال الفترة المشمولة بالتقرير بيوم الطفل الأفريقي واليوم الدولي لمناهضة استخدام الجنود الأطفال.

74 - وفي 16 حزيران/يونيه 2021، وبالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أُعيد إطلاق قانون حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح، الذي كانت الممثلة الخاصة قد أطلقتته على الصعيد العالمي في عام 2019، وذلك بالتنسيق مع وزارة الدفاع الاتحادية ووزارات المرأة وتنمية حقوق الإنسان في جوبالاند وولاية جنوب غرب الصومال. وجاء ذلك في أعقاب توزيع قانون حماية مواد التوعية على قوات الأمن الصومالية طوال عام 2020.

75 - وأجرت فرقة العمل القطرية دورات تدريبية في مجال حماية الطفل لفائدة 848 عضواً (804 رجال و 44 امرأة) من قوات الدفاع الاتحادية الصومالية وقوات الشرطة ودوائر الشرطة في الولايات الأعضاء في الاتحاد. كما نُظمت دورات تدريبية مشتركة في مجال حماية الطفل بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي التدريبية في الصومال ووحدة حماية الطفل التابعة لوزارة الدفاع.

76 - وبالإشتراك مع وزارات الولايات الأعضاء في الاتحاد المعنية في جوبالاند وهيرشيبيلي وبونتلاند وولاية جنوب غرب الصومال وغالمودوغ، اضطلع بأنشطة بناء القدرات والتوعية مع اللجان البرلمانية ومنظمات المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية ومجتمعات المشردين داخليا. وأنشئت شبكات مجتمعية لحماية الطفل تضم قادة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني ووزارات المرأة وحقوق الإنسان في بيدواه وولاية جنوب غرب الصومال وكيسمايو وجوبالاند. وعملت فرقة العمل القطرية، بالتنسيق مع وزارة العدل في جوبالاند، على بناء قدرات لجنة جوبالاند لحل المنازعات بوسائل بديلة والمعنية برصد الانتهاكات الجسيمة والإبلاغ عنها.

77 - بالإضافة إلى ذلك، تابع فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح في الصومال، الذي ترأسه الدانمرک، وكان قد أنشئ في الربع الرابع من عام 2019، العمل الرفيع المستوى للدعوة لبرامج حماية الطفل وتعبئة الموارد من أجلها. كما شارك الفريق في جهود الدعوة لدى السلطات الصومالية إلى النهوض بتنفيذ خطط عملها وخارطة الطريق لعام 2019.

78 - وقامت فرقة العمل القطرية بتكليف جهودها لمواجهة التحديات الناشئة عن تأثير جائحة كوفيد-19. كما تعاونت مع السلطات الصومالية طوال عام 2020 لزيادة الاهتمام بحماية الطفل عند تصميم تدابير الاستجابة لكوفيد-19 وتنفيذها. وفي عام 2020 أيضاً، اشتركت فرقة العمل مع منظمات المجتمع المدني في ولايات جنوب غرب الصومال وجوبالاند وهيرشيبيلي للتوعية بكوفيد-19 من خلال وسائل الإعلام والعمل مع المجتمعات المحلية.

سادساً - ملاحظات وتوصيات

79 - يروني استمرار ارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في الصومال، وأدينه بشدة، ولا سيما الأرقام المذهلة لحالات التجنيد والاستخدام والاختطاف والقتل والتشويه والعنف الجنسي. وأدعو جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأكرر على ضرورة قيام الأطراف بحماية المدارس ومنشآت الرعاية الصحية من الهجمات.

80 - ويثير جزعي ارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة المنسوبة إلى حركة الشباب ومستوى انعدام الأمن في الصومال المرتبط بأنشطة هذه الحركة والتي تترتب عنها آثار مدمرة على الأطفال. وأدين أعمال الخطف الجماعي واستهداف المدارس بغرض التجنيد والاستخدام والعنف الجنسي. كما يقلقني ارتفاع عدد الانتهاكات المنسوبة إلى الميليشيات العشائرية وإلى جناة مجهولين وإزاء الأثر المدمر للألغام والأجهزة المتفجرة على الأطفال.

81 - ويساورني القلق إزاء ارتفاع عدد الانتهاكات المنسوبة إلى قوات الدفاع والشرطة الاتحادية الصومالية، بما في ذلك الانتهاكات المنسوبة إلى قوة الشرطة الصومالية فضلاً عن القوات الإقليمية.

82 - ويشكل تجدد الاشتباكات بين أهل السنة والجماعة وقوات الأمن في غالمودوغ وأثرها على الأطفال مصدر قلق. وأكرر دعوتي للحكومة الاتحادية لتزويد الأمم المتحدة بالمعلومات بشأن إدماج أهل السنة والجماعة في قوات الدفاع والشرطة الاتحادية الصومالية، وأشجع الحكومة على ضمان فحص الجماعات

المسلحة التي تندمج في قواتها الأمنية وإطلاق سراح أي أطفال مرتبطين بها وتسليمهم إلى الجهات الفاعلة المدنية المعنية بحماية الطفل من أجل إعادة إدماجهم.

83 - وأرحب باستمرار عمل الحكومة الاتحادية مع الأمم المتحدة والخطوات المتخذة لتنفيذ خطط عمل عام 2012 لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم، وخارطة طريق عام 2019. وبعد إنشاء أفرقة عاملة فرعية تُعنى بالأطفال والنزاع المسلح على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد تطوراً إيجابياً بشكل خاص، ويجب توسيع نطاق هذه الأفرقة لتشمل جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد.

84 - وأدعو الحكومة الاتحادية إلى التعجيل بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها المتعلقة بحماية الطفل، بما في ذلك على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنسي. وأشيد بجهود الحكومة الاتحادية في التوقيع على خارطة طريق عام 2019، التي تحتوي على أحكام بشأن العنف الجنسي، وفي إدراج خطة عمل وطنية لتنفيذ البيان المشترك بشأن إنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع كجزء من هيكل المرأة والسلام والأمن، وأدعو إلى التنفيذ الهادف للخطة والالتزامات ذات الصلة.

85 - ويساورني القلق إزاء استمرار ارتفاع عدد الأطفال المحتجزين لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة، ومقاضاة القصر في محاكم عسكرية، وحالات فرض عقوبة الإعدام على الأطفال دون التحقق المناسب من السن، على النحو الذي شوهد في بونتلان. وأحث الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على معاملة الأطفال المزعوم ارتباطهم بالجماعات المسلحة كضحايا في المقام الأول، وعدم احتجازهم إلا كملأذ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة، وإحالتهم إلى برامج إعادة الإدماج. كما أدعو الحكومة الاتحادية إلى تطبيق ما أقرته من المبادئ والتوجيهات بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس).

86 - وأحث الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على مواصلة تطبيق الإجراءات التشغيلية الموحدة لعام 2014 لاستقبال الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة وتسليمهم إلى الجهات الفاعلة في مجال حماية الأطفال، والسماح للجهات الفاعلة في مجال حماية الأطفال بالوصول إلى الأطفال في كل مرحلة من مراحل عملية الإفراج وإعادة الإدماج. وأشجع على اعتماد الحكومة الاتحادية للمبادئ التوجيهية للتحقق من السن بهدف تطبيقها من قبل قوات الأمن التابعة لها.

87 - وأكرر دعوتي للحكومة الاتحادية لتعزيز إطارها القانوني لحماية الأطفال، بما في ذلك من خلال التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وعلى الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه. وأحث الحكومة الاتحادية على التعجيل بإقرار مشروع قانون حقوق الطفل بأحكامه الأصلية لعام 2019، والمصادقة على مشروع قانون قضاء الأحداث، واعتماد مشروع قانون الجرائم الجنسية الأصلي لعام 2018. وأشدد على الحاجة إلى ضمان أن تتماشى جميع التشريعات المتعلقة بالأطفال والعنف الجنسي مع التزامات الصومال الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بسن الرشد.

88 - وأرحب بالجهود التي تبذلها الولايات الأعضاء في الاتحاد لتعزيز تشريعات وسياسات حماية الطفل. وأشجع تطبيق قانون الأحداث في بونتلان والاعتماد السريع لسياسة حقوق الطفل في ولاية جنوب غرب الصومال ومشروع قانون الجرائم الجنسية وسياسة حماية الطفل في جوبالاند، وأشجع الجهود المماثلة في الولايات الأخرى الأعضاء في الاتحاد.

- 89 - ويساورني القلق إزاء نقشي الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وأدعو الحكومة الاتحادية إلى مساءلة الجناة بما يتماشى مع القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وضمان سبل الانتصاف للناجين.
- 90 - وأشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لما تبذله من جهود وتضحيات، وأرحب بالتعاون المستمر بين فرقة العمل القطرية والبعثة بشأن حماية الأطفال. وأرحب بإنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال مؤخراً وأتطلع إلى استمرار التعاون الجيد.
- 91 - وأدعو الجهات المانحة، بما في ذلك أعضاء فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح الذي أنشئ في عام 2019، إلى تقديم أموال مماثلة للتي التزم بها صندوق بناء السلام، وإلى تقديم دعم مالي إضافي ومساعدة تقنية لبرامج إعادة الإدماج المستدامة والمناسبة للأطفال المرتبطين سابقاً مع القوات والجماعات المسلحة والخدمات التي تركز على الناجين، والمناسبة للعمر، والمراعية للاعتبارات الجنسانية، وبرامج مساعدة الناجين من الأطفال، بما في ذلك من العنف الجنسي.
- 92 - ولا يزال الأثر المدمر للنزاع على الأطفال في الصومال يثير جزمي، فهو سيؤثر على الأجيال القادمة. كما أن الأثر المضاعف الذي يترتب انعدام الأمن وتغير المناخ وجائحة كوفيد-19 والوضع الإنساني المتدهور على الأطفال مقلق للغاية ويتطلب اهتماماً عاجلاً.